

ثانيا - القرارات (٢)

دولة أخرى أو لجزء منه باستعمال القوة » ، والذي نصت فيه على أنه « ما من اعتبار أياً كانت طبيعته ، سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً أو غير ذلك ، يصح أن يتخذ مبرراً لارتكاب عدوان » ،

وإذ تؤكد مرة أخرى عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة  
يوجب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم  
المتحدة ذات الصلة بهذا الموضوع ،

وإذ تعيد مرة أخرى تأكيد انتظام اتفاقية جنيف المتعلقة  
بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ۱۲ آب /  
غسطس ۱۹۴۹<sup>(۵)</sup> ، على الأرض السورية المحتلة ،

وإذ تلاحظ أن سجل إسرائيل وإجراءاتها ثبتت إثباتاً قاطعاً  
نها ليست دولة عضواً محبة للسلم ، وأنها لم تقم بالالتزامات المترتبة  
عليها بموجب الميثاق ،

وإذ تلاحظ كذلك أن إسرائيل قد رفضت ، إنهاكا للهادة  
من الميثاق ، قبول وتنفيذ المقررات العديدة ذات الصلة التي  
تحتها مجلس الأمن ، وأخرها القرار ٤٩٧ (١٩٨١) ،

١ - تدين بقوة إسرائيل لعدم امتثالها لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) وقرار الجمعية العامة رقم ٣٦/٣٦ ساء؛

٢ - تعلن أن قرار إسرائيل الصادر في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على منتفعات الجولان السورية المحتلة يعد عملاً عدوانياً بموجب أحكام المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (٢٩-٥).

٣ - تعلن مرة أخرى أن قرار إسرائيل فرض قوانينها ولاليتها وإدارتها على مرتفعات الجولان السورية المحتلة باطل ولاغ وحال كل الخلو من أية صحة قانونية وأي أثر أو أي أثر قانوني :

٤ - تقرر أن جميع الاجراءات التي تتخذها إسرائيل  
لتنفيذ قرارها المتصل بارتفاعات الجولان السورية المحتلة هي  
اجراءات غير قانونية وباطلة ولن يُعترف بها؛

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، رقم ٩٧٣، صفحه ٢٨٧.

د) ط - الحالة في الأراضي العربية المحتلة  
ان الجمعية العامة

وقد نظرت في البند المعنون «الحالة في الأراضي العربية المحتلة» في دورتها الاستثنائية الطارئة التاسعة، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٥٠ (١٩٨٢) المؤرخ في ٢٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢، فإذا تلاحظ مع الأسف والقلق أن مجلس الأمن في جلسته ٢٣٢٩ المقوعدة في ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢، لم يتخذ تدابير مناسبة ضد إسرائيل، كما طلب المجلس في قراره ٤٩٧ (١٩٨١) المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١، وذلك بسبب الصوت السليبي لعضو دائم في المجلس،

وإذ تشير إلى قرارها ١٢٢/٣٥ هـ المورخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠،

وقد نظرت في تقريري للأمين العام المؤرخ أحدهما في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١<sup>(٢)</sup> والآخر في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١<sup>(٤)</sup>.

وإذ تشير إلى قرارها ٣٣١٤ ( د - ٢٩ ) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، الذي عرّفت فيه العمل العدوانى بأنه يشمل ، في جملة أمور ، « قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه ، أو أي احتلال عسكري ، ولو كان مؤقتا ، ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم ، أو أي صم لإقليم

(٢) القرارات التي اتخذت بدون الاحالة إلى لجنة رئيسية ، لأن الجمعية العامة اما اجتمعت في جلسة عامة وفقا لل المادة ٦٣ من النظام الداخلي .

(٣) A/36/846 ، ١ Carr. S/14805 و ، ١ Corr. . وللابلاغ على النص  
المطبوع ، انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة السادسة والثلاثون ،  
ملحق تشرين الأول / أكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر  
S/14805 ، الصفحة ١٩٨١

(٤) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة السادسة والثلاثون ، ملحق  
تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وقانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ .  
الوثقة S/14821

- ٥ - تعيد تأكيد ما قررته من أن جميع أحكام اتفاقيات لاهاي لعام ١٩٠٧<sup>(٦)</sup> واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب ، الموقعة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ ، ما فتئت تطبق على الأراضي السورية التي تحتلها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ ، وتطلب إلى جميع أطرافها أن تحترم وتケفل احترام التزاماتها بموجب هذه الصكوك في جميع الظروف :

٦ - تقرر أن مواصلة إسرائيلاحتلال مرتفعات الجولان السورية منذ سنة ١٩٦٧ وضمنها إسها بالفوري ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ عقب اتخاذها قرارفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على ذلك الأقليم يشكلان تهديداً مستمراً للسلم والأمن الدوليين :

٧ - تشجب بقوة الصوت السلبي الذي أدى به عضو دائم في مجلس الأمن والذي منع المجلس من أن يتخذ ضد إسرائيل ، بموجب الفصل السابع من الميثاق ، «التدابير المناسبة» المشار إليها في القرار ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اتخذه المجلس بالإجماع :

٨ - تشجب كذلك أي دعم سياسي واقتصادي وعسكري وتقني ي يقدم إلى إسرائيل ، من شأنه أن يشجع إسرائيل على ارتكاب الأعمال العدوانية وتوطيد وإدامةاحتلالها وضمنها للأراضي العربية المحتلة :

٩ - تؤكد بقوة على مطالبها بأن تلغى إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، على الفور قرارها الصادر في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مرتفعات الجولان السورية ، والذي ترتب عليه الضم الفعلي لتلك الأرضي :

١٠ - تؤكد من جديد الضرورة القصوى لانسحاب إسرائيل انسحاباً كاملاً وغير مشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، بما فيها

**الطارئة التاسعة للجمعية العامة**

توافق على تقرير لجنة وثائق التفويض <sup>(٧)</sup>.

الجلسة العامة ١٢  
١٩٨٢ شباط / فبراير

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الطارئة  
الناتجة ، المرفقات ، البند ٣ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/ES-9/6.